السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المقاطعة العربية (1948-1979م)

"دراسة تاريخية"

إعداد

مها طه سليمان سالم العشماوي ؛أ.د/فوزى المصرى ؛أ.د/نبيل سرحان

البريد الإلكترونى : Maha.Taha.147759@art.tanta.edu.eg

الملخص:

روجت إسرائيل عالميًا أن المقاطعة ما هي إلا تعصب عرقي وديني تمارسه الدول العربية ضد اليهود، وأنها مخالفة للقوانين الدولية وتمثل اعتداء على حرية التجارة العالمية. وحاولت الضغط إعلاميًا على الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لحمل الدول العربية على إنهاء المقاطعة ضدها، والتي إذا لم تستجب يفرض عليها حصار اقتصادي؛ من خلال استخدام المعونات للضغط عليها حتى تنهي المقاطعة، ومن ناحية أخرى اتجهت إسرائيل لإنتاج المواد الأكثر تكنولوجية بما لا يتوافر لدى الدول العربية. حتى تخلق لنفسها أسواقًا بعيدة عن منافسة منتجات الدول العربية. وردًا على الادعاءات الإسرائيلية حول ممارسة العرب للعنصرية ضدها بسلاح المقاطعة؛ أعدت جامعة الدول العربية حملة إعلامية أوضحت خلالها أن مقاطعتها لإسرائيل ليست بهدف الاضطهاد العنصري؛ إنما هي تنازع إسرائيل كدولة مغتصبة للأراضي العربية، وأن قرار المقاطعة لأية شركة تعمل مع إسرائيل لا يتم إلا بعد اتخاذ عدة تدابير تمهيدية أهمها إبلاغ الشركة ولفت نظرها، وأيضًا الحرص ألا تضر المقاطعة باقتصاد الدول المؤيدة للحق العربي.

الكلمات المفتاحية: المقاطعة العربية – إسرائيل والعرب – الصراع العربي الإسرائيلي – السياسة الخارجية الإسرائيلية - إسرائيل

مقدمة:

تعد المقاطعة العربية لإسرائيل والشركات العاملة معها حلقة من حلقات الصراع العربي-الإسرائيلي المحتدم منذ معرفة العرب بالنيات الصهيونية لإقامة دولتهم في فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين، والتي بدأت بمقاطعة الدول العربية المنتجات اليهودية منذ عام 1936م ثم تطورت المقاطعة منذ إقامة إسرائيل سنة 1948م حيث أقيمت مكاتب المقاطعة العربية لإسرائيل أوائل الخمسينيات على أن يكون المكتب الرئيس بدمشق. ومكتب إقليمي في كل دولة من أعضاء الجامعة العربية واستمرت المقاطعة التي تنظمها الحكومات العربية وفقًا لنشاط جهاز المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية حتى عقد معاهدة السلام والتطبيع المصري الإسرائيلي عام 1979م والتي استطاعت إسرائيل معها كسر الطوق العربي حولها.

إذ مثلت المقاطعة السلاح الأكثر تأثيرًا على النشاط الاقتصادي الإسرائيلي وليس أدل على ذلك من وضع إسرائيل والحركة الصهيونية لاستراتيجية مضادة للمقاطعة أطلق عليها المقاطعة الإسرائيلية المضادة للمقاطعة العربية غير أن جهاز المقاطعة نجح في التصدي للدعايات الصهيونية ضد الدول العربية كما سيتضح خلال الصفحات التالية.

السياسة الخارجية الإسرائيلية

من الطبيعي أن يتعاون أي كيان ناشئ مع محيطه الدولي لتيسير سبل الأمن والسلام، غير أن ظروف دولة إسرائيل ككيان ناشئ على اغتصاب الأرض وعمل المجازر والمذابح والتهجير في أهلها جعلها منبوذة محاطة بالأعداء. لذا؛ كان رئيس الوزراء الإسرائيلي (ديفيد بن جوريون) لا يتعجل صنع السلام مع العرب؛ إذ يرى أن الوقت في صالح إسرائيل، وأن اتفاقات الهدنة كافية لتفي باحتياج إسرائيل باعتراف العالم الخارجي بها وحصولها على الأمن والاستقرار، لأن العرب يشترطون لاتفاق السلام مسألتي الحدود واللاجئين، بينما يرى هو أنه بمرور الوقت تستطيع إسرائيل المضي قدمًا بلا سلام مع العرب، وبدون حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما عبر عنه في كلمته أمام مجلس الوزراء الإسرائيلي في 29 مارس1949م،[1] كما تبنى في سياسته الوصول للقوة العسكرية التي تفوق الإمكانات العربية لحفظ أمن وسلام إسرائيل في المنطقة.[2]

وكانت إسرائيل تحاول فرض الأمر الواقع[3]في الاستيلاء على الأرض وإجبار الدول العربية على التعامل معها والاعتراف بها -في تلك المرحلة- بكل طريقة ممكنة وفي ذلك؛ أنه عقب العدوان الثلاثي على مصر أواخر سنة 1956م طلبت الحكومة الإسرائيلية من اتحاد البريد الدولي في برن (سويسرا) إخطار الإدارات المنضمة إلى الاتحاد البريدي العالمي بصفة عاجلة أن الخدمات البريدية في قطاع غزة ستُستأنف ابتداء من 10 ديسمبر1956م وسيستخدم مكتب بريد غزة في تسليم بريد كل القطاع ابتداءً من التاريخ المذكور وأنه قد اتخذت الإجراءات اللازمة لفتح مكاتب أخرى في وقت قليل في القطاع وستطبق رسوم التخليص المعمول بها حاليًا في إسرائيل على قطاع غزة بطوابع بريد

---

[1] آفي شليم، **الحائط الحديدي**، تقديم: محمد عبد المنعم، ترجمة: ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط2001/1، ص ص54-55.

[2] في 25 يوليه 1962م ألقى بن جوريون خطابًا في اجتماع عقده حزب الماباي قال فيه: "أن معنى إصابة إسرائيل بهزيمة القضاء عليها. ولهذا يجب أن تحتفظ دومًا بقوة عسكرية ضخمة تعتمد عليها في منع نشوب حرب معها. وإذا استدرجت للاشتباك في حرب مع مصر فإن مصر ستبقى، حتى لو انتصرت إسرائيل، والحال ليس كذلك إذا تمكنت مصر من إنزال الهزيمة بإسرائيل، فالهزيمة في هذه الحالة تعني القضاء التام على إسرائيل. وحذر مصر بقوله: أن ما يستطيع عبد الناصر أن يفعله ضد إسرائيل تستطيع إسرائيل أن تفعله ضده بسرعة واتقان أعظم". **انظر:** جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، **تقرير الأمين العام**، إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي التاسع والثلاثين، 30مارس1963م، ص ص7- 8.

[3] **سياسة الأمر الواقع:** تعمد تغيير الأوضاع بشكل عملي وبدون مسوغ قانوني أو شرعي، بطريق إحداث أو إنجاز أمر ما يتعذر الرجوع عنه، أو إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، بهدف إرغام الطرف الأخر على الرضوخ لما يترتب على ذلك من نتائج وآثار. انظر: عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، **موسوعة السياسة**، سبعة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج3، د.ت.، ص337.

إسرائيلية. على أن يكون مكتب التبادل تل أبيب-يافا، مشترطة أن تحمل المراسلات والطرود المعنونة إلى قطاع غزة عبارة (عن طريق إسرائيل) علاوة على اسم الجهة، وقد بعث الاتحاد الدولي إلى مصلحة البريد المصرية منشورًا بذلك.[4]

فما كان من وزارة الخارجية المصرية إلا أن رفضت هذا الأمر حيث إن مصر لم تعترف بإسرائيل وأن الوضع الراهن في قطاع غزة وقتئذٍ يعد مخالفًا لأحكام اتفاقية الهدنة المبرمة بين مصر وإسرائيل، ولما ينص عليه قراراي الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخين بـ 5 و 7 نوفمبر من أن "عودة القوات الإسرائيلية المعتدية إلى ما وراء خطوط الهدنة حتى تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء الأخير"، لذا؛ رفضت الخارجية المصرية الاتصال مع قطاع غزة في هذه المدة إلى أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه طبقًا لاتفاقية الهدنة وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة سالفي الذكر والتنبيه على جميع المتخصصين بإيقاف أي اتصال من هذا الطريق وعدم إرسال أو تلقي أي برقيات عن طريق هذا المكتب.[5]

وتضيف وزارة الخارجية أن إسرائيل في إثارتها هذا الموضوع تعتمد على العوامل النفسية التي تتجاوب بين المصريين في قطاع غزة وذويهم في مصر والعكس؛ بغرض الحصول على مكتسب سياسي عن طريق الاتصال المباشر بين مصر من جهة وقطاع غزة الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وقتئذٍ. بغرضين: الاعتراف بدولة إسرائيل، وقبول مصر الوضع الراهن بقطاع غزة وهو ما تنبهت إليه الحكومة المصرية وأوقفته.[6]

واتخذت إسرائيل مثل هذه المواقف لتظهر الدول العربية بمظهر المتعنت في قبول تسوية النزاع القائم معها والسبب في استمرار الاضطراب في المنطقة؛ وحشد الرأي العام العالمي حول هذه الفكرة، فضلًا عن نشاطها السياسي والدبلوماسي مع حكومات الدول وفي أروقة هيئة الأمم المتحدة.[7]

وفيما يتعلق بسياسة إسرائيل نحو الدول غير العربية ففي الوقت الذي ترتبط فيه بدول أوروبا وأمريكا اللاتينية ارتباطًا وثيقًا، نجد أن الكتلة الشرقية اسقطت حمايتها عنها برغم مساعداتها السابقة لقيامها، كما أسقطت حمايتها عنها بعض الدول خارج الكتلتين كيوغسلافيا وإندونيسيا والهند. نتيجة لذلك اتبعت إسرائيل خطة ترمي إلى الخروج من عزلتها بين الدول العربية متجهة إلى أسواق أفريقيا وآسيا ومحاولة الانضمام للتكتلات الدولية؛ كالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة G.A.T.T وذلك يكفل لتجارتها مع بقية الدول الأعضاء في الجات معاملة تفضيلية. وكذا؛ سعت الولايات المتحدة الأمريكية لضمها لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .E.O.C.D التي حلت محل المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.[8]

وقد بُذِلت الجهود لتدعيم علاقاتها التجارية مع الدول المختلفة وفتح أسواق جديدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا بخلاف الأسواق التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.[9] كما حرصت إسرائيل على إقامة علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط غير العربية، مثل تركيا وإيران؛

---

[4] **دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، ميكروفيلم رقم 270، محفظة رقم 518، كود أرشيفي: 0078-039704**، رقم المنشأ: (12/48/140)، ملف رقم 1بدون عنوان، وثيقة بتاريخ: 1956/12/30م، بدون عنوان.

[5] **دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، ميكروفيلم رقم 270، محفظة رقم 518، كود أرشيفي: 0078-039704**، رقم المنشأ: (12/48/140)، ملف رقم 1بدون عنوان وثيقة بتاريخ: 1956/12/25م.

[6] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 0078-039704، وثيقة بتاريخ: 1956/12/25م، المصدر السابق.

[7] جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام، 30مارس1963م، المصدر السابق، ص7.

[8] نفسه، ص 15

[9] **دار الوثائق القومية، أرشيف وزارة الحربية، محفظة رقم 68، كود أرشيفي: 0076-002308**، ملف رقم 6، بعنوان: ملاحظات المكتب الإقليمي عن إمكانات إسرائيل وسياستها التوسعية والدعاية نحو مقاطعتها- وزارة الحربية 1960م، وثيقة بتاريخ: 1960/11/1م، وعنوان: ملاحظات المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بشأن مذكرة مكتب السيد مدير الاقتصاد التنفيذي الخاصة بإمكانيات إسرائيل وسياستها التوسعية (مذكرة بشأن أجهزة مقاطعة إسرائيل/ القسم الثاني من المذكرة بعنوان: إمكانيات إسرائيل وسياستها التوسعية).

إذ قدمت برامج فعالة للمساعدات الفنية للدول الأفريقية والآسيوية النامية، بالتعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال. لحاجتها في الحصول على دعم غربي في مواجهة المحاولات العربية لتجميد الوجود الإسرائيلي من العالم الثالث.[10]

ولم تكن علاقات إسرائيل بدول المحيط الخارجي (إيران، تركيا، إثيوبيا) علاقات دبلوماسية طبيعية، بل كان تحالفًا غير رسمي يتكون بنسبة كبيرة من اتصالات سرية، وعلى الرغم من تكليف وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيلي بدور دعم تلك العلاقات غير أن الموساد (جهاز المخابرات الإسرائيلي) كان يتحمل المسؤولية الأساسية في إنشاء وتعزيز هذا التحالف، وكانا الشخصان الأكثر فعالية للقيام بهذا الدور هما ريفين شيلواح وهارائيل إيسار.[11]

وتجدر الإشارة إلى أن المؤرخ الإسرائيلي (آفي شليم Avi Shlaim)[12] قد أرجع سياسة التحالف مع المحيط الخارجي التي هندس لها شيلواح كرد فعل ومواجهة من جانب إسرائيل على استراتيجية الرئيس جمال عبد الناصر ذات الدوائر الثلاث؛ وهو أن تعد مصر الدولة المهيمنة ذات الزعامة على ثلاث مستويات(عربيًا، إسلاميًا، أفريقيًا).[13] ولكن الباحثة تختلف معه في هذا التحليل الذي يتصف بالتناقض مع ما ذكره هو بين دفتي المرجع الذي بين أيدينا؛ أولًا: العلاقات الإسرائيلية بتلك الدول سبقت وجود جمال عبد الناصر وثورة يوليه 1952م برمتها، حيث كان الاعتراف التركي بإسرائيل سنة 1949م، والاعتراف الإيراني الأول بإسرائيل سنة 1950م. ثانيًا: أنه ذكر أن سياسة جمال عبد الناصر اتسمت بالمرونة والميل نحو التسوية حتى وقوع غارة غزة سنة 1955م التي تغيرت معها سياسة عبد الناصر تجاه إسرائيل ثم الاعتداء الإسرائيلي على مصر في حرب السويس

---

[10] U.S. National Security Archive: United states department of state, National intelligence Estimate, The Outlook for Israel, 5 October 1961, p. 2, 8.

[11] **ريفين شيلواح:** كان هو القوة المحركة للتحالف، حيث قامت سياسته على التحالف الخارجي والتحالف مع الولايات المتحدة، تولى رئاسة الموساد بين عامي (1948-1952م)، ثم مستشارًا بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن بين عامي (1953-1957م)، وفي سبتمبر 1957م عين مستشارًا سياسيًا لجولدا مائير ورئيسًا للجنة التخطيط السياسية التي تتكون من كبار مسؤولي وزارة الخارجية وممثلين الجيش الإسرائيلي والموساد. كان منهجه الخاص لتدعيم القوى الصهيونية من قبل قيام إسرائيل سنة 1948م يتمثل في تكوين الصداقات والتحالفات وتطوير خدمات المخابرات الصهيونية، والتخطيط للعمليات الخاصة، وخلال حقبة الثلاثينيات بدأ استكشاف وسائل جمع المعلومات والتعاون الإستراتيجي، أولًا مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة. وكانت خطته طويلة الأمد هي جعل إسرائيل بمساعدة صهاينة العالم قوة مخابرات كبرى إقليميًا وعالميًا وإقناع القوى الغربية بأن إسرائيل ذات قيمة إستراتيجية. وقد كانت قوته الفعلية ليس في القيام بالعمليات، بل في التخطيط السياسي، وابتكار الإستراتيجيات المناسبة لإسرائيل كدولة صغيرة محاطة بالأعداء. **أما عن هارائيل إيسار:** فهو من تولى رئاسة الموساد منذ سنة 1953م ووصف أنه عمليًا وواقعيًا تتمثل قوته ليس في التحليل، بل في القيام بالعمليات أي أنه على العكس من شيلواح. انظر: آفي شليم، المرجع السابق، ص ص190-193.

[12] **(آفي شليم Avi Shlaim):** كما هو معروف عنه: أنه مؤرخ يهودي ولد بالعراق، حاصل على الجنسية الإسرائيلية والجنسية البريطانية ويعيش في بريطانيا ويدرس التاريخ والعلوم السياسية بجامعاتها، له عدد من الكتب حول الصراع العربي-الإسرائيلي والشرق الأوسط، منها كتاب The Iron Wall أو الحائط الحديدي؛ والذي قسم فيه الكاتب الساسة الإسرائيليون منذ فجرها الأول إلى قسمين: الأول التابعين لسياسة الصقور أو سياسة الفعالية؛ التي تقوم بتوجيه الضربات الاستباقية للدول العربية لإظهار قوة إسرائيل وإجبارهم على عقد التسوية معها. وعلى رأس هذه المجموعة (بن جوريون، موشي دايان، شيمون بيريز). أما القسم الثاني: هم التابعين لسياسة الحمائم أو سياسة المفاوضات، وهم الذين يرون أن العرب شعب يمكن التعايش معه، وأن إسرائيل تستطيع تحقيق الأمن والسلام بالدخول في مفاوضات إيجابية مع الحكام العرب، وعلى رأس هذه المجموعة (موشيه شاريت، وليفي إشكول، وأبا إيبان)، ويتضح من صفحات الكتاب؛ أن الكاتب يميل إلى سياسة المفاوضات حيث يظهر نقده اللاذع لسياسة بن جوريون وتلاميذه (دايان، وبيريز)، وهذا النقد لا يعني حياده التام في عرض القضية حيث ظهرت نزعته القومية نحو أحقية اليهود في أرض فلسطين كوطن قومي لهم، غير أنه لم يمل نحو سياسة الفعالية التي يمكن أن نفسر نقده لها بأنها أضاعت فرص السلام والتسوية مع العرب ولا سيما مصر منذ حقبة الخمسينيات؛ لولا غارة غزة 1955م، وحملة سيناء(حرب السويس1956م)، اللاتي غيرتا توجه عبدالناصر كليًا نحو إسرائيل. **(الباحثة)**

[13] آفي شليم، المرجع السابق، ص ص192-194.

1956م الذي قضى على ما بقي من أمل لدى عبد الناصر في إمكان التسوية، وجعل سياسته تتحول كليًا؛ الأمر الذي يبرهن أن جمال عبد الناصر هو من اتخذ سياسة الثلاث دوائر كرد فعل لمواجهة إسرائيل. ثالثًا: أن شليم ذكر أن سياسة وهدف شيلواح هو تقوية الصهيونية بعقد التحالفات والصداقات منذ الثلاثينيات؛ وهنا أيضًا يتناقض تحليل شليم مع المعلومات التي أوردها؛ فإذا كانت تلك سياسة شيلواح منذ حقبة الثلاثينيات فلا يمكن أن يكون تعلمها من عبد الناصر في حقبة الخمسينيات.

وعلاوة على ما سلف اعتمدت السياسة الخارجية لإسرائيل على وسائل بث دعايتها بين الشباب لتوعيتهم بقضاياها المختلفة، وذلك من خلال إقامة المعسكرات المختلفة للشباب الأجنبي تحت إشراف الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي، ومنظمة الشباب بحزب الماباي[14] الإسرائيلي، وذلك بخلاف دعواتها المتكررة لمختلف الرسميين. وبذلك تكسب الاتجاهين الرسمي والشعبي معًا.[15]

وتتبع الحكومة الإسرائيلية دعاية مدروسة بما يتناسب وكل دولة. فتتسلل إلى البلاد الآسيوية بدعوى أنها أيضًا دولة آسيوية بعدد من الوسائل منها: التأثير على دوائر الصحافة والإذاعة بمختلف الوسائل أهمها الرِشا والهدايا والرحلات المجانية لإسرائيل، والتأثير على الرأي العام بإصدار نشرات ومجلات تتضمن عادة أوجه نشاط إسرائيل في الميادين المختلفة، وعن رغبتها في السلام والصلح مع العرب الذين يريدون القضاء عليها. بالإضافة إلى إيفاد بعض الشخصيات الإسرائيلية لزيارة هذه البلاد للاتصال بمختلف الهيئات والأحزاب وإلقاء المحاضرات للدعاية لإسرائيل في الميادين المختلفة، ودعوة بعض الشخصيات البارزة لزيارة إسرائيل لمشاهدة مدى تقدمها، فضلًا عن مساهمتها في المشروعات الاقتصادية في البلاد الآسيوية النامية، وإيفاد الخبراء الإسرائيليين لهذه الدول، علاوة على إعطاء بعض المنح الدراسية scholarships لطلاب بعض الدول الآسيوية.[16]

وتهدف إسرائيل من وراء كل هذا بصفة عامة إلى إقناع الدول التي لم تعترف بعد بإسرائيل بالاعتراف بها وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وإقناع الرأي العام المحلي أنها دولة مسالمة وترغب في الصلح مع العرب، وفتح أسواق جديدة لها بالدول الآسيوية والأفريقية نظرًا لما تعانيه من المقاطعة[17] الاقتصادية العربية، فضلًا على الإيقاع بين الدول الآسيوية والأفريقية والدول العربية بصفة عامة والنظام الناصري بصفة خاصة.[18]

وقد تنبهت الدول العربية لتلك السياسة واتخذت عددًا من وسائل المقاومة للنشاط والدعاية الإسرائيلية تتلخص في؛ أولًا: اتصال الهيئات التمثيلية العربية في الدول الآسيوية بالدوائر الصحفية ودوائر الإذاعة؛ وتوزيع النشرات على مختلف الهيئات والأحزاب لتوضيح أن إسرائيل دولة أقامتها الدول الاستعمارية الغربية في قلب الدول العربية وأنها ليست دولة آسيوية بل تتكون من شعوب

---

[14] **حزب الماباي الإسرائيلي:** تعني حزب عمال أرض إسرائيل، هو حزب صهيوني عمالي تكون عام 1930م باندماج اتحاد العمل والعامل الفتى وأعلن في برنامجه أنه يعمل على توحيد الحركة العمالية اليهودية والانضمام إلى الحركة الاشتراكية العالمية علاوة على التزامه بتحقيق أهداف الصهيونية "اقتحام الأرض والعمل" وإحياء اللغة العبرية والشعب اليهودي في أرض فلسطين في دولة صهيونية يتكون اقتصادها من قطاعين عام وخاص. انظر: عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، **موسوعة السياسة**، سبعة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج2، ط1/1981، ص 514.

[15] **دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، أرشيف إدارة غرب أوروبا، ميكروفيلم رقم 25**، محفظة رقم 36، **كود أرشيفي: 0078-048403**، رقم المنشأ: (1،213) ملف بعنوان: سياسة خارجية، وثيقة بتاريخ: 1965/7/10م، بشأن: معسكر العمل الدولي في إسرائيل.

[16] **دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، ميكروفيلم رقم 99، محفظة رقم 189، كود أرشيفي: 0078-035552**، رقم المنشأ: (10/40/37ج8)، ملف بعنوان: الاعتراف بدولة إسرائيل، وثيقة بتاريخ: 1959/6/13م، بدون عنوان، ص1.

[17] **مقاطعة:** اتفاق جماعة معينة على اتخاذ إجراءات جماعية لوقف كل الصلات ورفض التفاوض في أية معاملات مع شخص أو منشأة أو دولة دون الالتجاء إلى استخدام القوة. انظر: أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات السياسة والدولية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1/1989، ص20.

[18] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 0078-035552، وثيقة بتاريخ: 1959/6/13م، المصدر السابق، ص1.

مختلفة أغلبها أوروبية وأمريكية، وأنها دولة تقوم على العنصرية الدينية اليهودية وذات أغراض توسعية، وأنها شردت مليون لاجئًا عربيًا، وكيف ترفض حتى الآن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. كما أن هذه الدولة خلقها الاستعمار كرأس حربة بين الدول العربية والآسيوية لتحقيق أطماعه الاستعمارية منها بعد أن أوشك الاستعمار على الزوال. والدليل على ذلك المساعدات الغربية التي تتدفق عليها.[19]

ثانيًا: إنشاء مكاتب استعلامات تابعة لجامعة الدول العربية ببعض الدول الآسيوية والأفريقية، تقوم بشرح قضية فلسطين بمساعدة البعثات العربية بهذه البلاد، مع وضع برنامج مفصل لزيارات بعض الزعماء والصحفيين الآسيويين للدول العربية للوقوف على مدى تقدمها في الميادين المختلفة وكذلك إعداد برنامج لزيارات بعض الشخصيات العربية للدول الآسيوية لإلقاء بعض المحاضرات عن قضية فلسطين والاتصال بمختلف الهيئات والأحزاب السياسية والجامعات والهيئات العمالية وتوزيع النشرات والصور وعرض الأفلام...وغيرها.[20]

ثالثًا: التوسع في عقد المعاهدات التجارية والاتفاقات الثقافية مع البلاد الآسيوية والأفريقية، وعرض الخبراء على الدول التي تستعين بالخبراء الإسرائيليين، مع إنشاء مكاتب صحفية في جميع البلاد التي للدول العربية بها تمثيل دبلوماسي على أن تكون مزودة بالموظفين الأكفاء وأن تكون لديها الاعتمادات الكافية للإنفاق على جميع وسائل الدعاية.

رابعًا: تبادل الطلبة وأساتذة الجامعات والفرق المسرحية والأفلام وفرق الرياضة، والاشتراك في كل المؤتمرات التي تعقد في الدول الآسيوية حتى تتهيأ الفرصة لإحباط مساعي إسرائيل للاشتراك فيها.[21]

المقاطعة الإسرائيلية المضادة للمقاطعة العربية

وصف (شاريت) أثناء كلمته في الكنيست عام 1955م المقاطعة الاقتصادية ومحاولة الحصار العربي أنها نجحت في استنزاف إسرائيل؛ الأمر الذي أدى إلى التذمر الداخلي، كما أنه أشار إلى أن إسرائيل لا يمكنها دفع تعويضات للاجئين العرب لأن الحصار والمقاطعة العربية تكبد إسرائيل خسائر مالية جسيمة.[22]

حيث دفع سلاح المقاطعة إسرائيل إلى استيراد البضائع والسلع الغذائية بكميات كبيرة؛ مما أدى إلى إخضاع أكثر السلع الغذائية إلى نظام التقنين نظرًا إلى ظهور موجه من الغلاء، وكذلك زادت المقاطعة من كلفة الانتاج الصناعي داخل إسرائيل فجعلته عاجزًا عن منافسة المنتجات الأجنبية.[23] وهو الأمر الذي جعلها تهتم بالعلاقات الخارجية بدول الأطراف أكثر فأكثر لتعويض تلك الخسائر وفتح أسواق جديدة لها تخترق من خلالها الحصار العربي.

ويشير مجلس الأمن القومي الأمريكي أن المقاطعة العربية كانت مصدر مضايقة لإسرائيل في سعيها لإيجاد أسواق في الخارج، حيث أدت مقاطعة قناة السويس وحرمانها من البضائع والشحن الإسرائيلية إلى إجبار إسرائيل على الاستثمار في مرافق النقل، وخاصة النفط، بينما بشكلٍ عام لم تتأثر التجارة الخارجية الإسرائيلية بشكلٍ خطير.[24]

وقد اتسمت إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة العربية بطابع التنظيم فأخذت تشن الحملات الصحفية والدعائية بهدف تأليب الرأي العام العالمي ضد الدول العربية بسبب مقاطعتها الاقتصادية

---

[19] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 035552-0078، وثيقة بتاريخ: 1959/6/13م، المصدر السابق، ص ص1-2.

[20] نفسه، ص2.

[21] نفس المصدر والصفحة.

[22] J.C. Hurewitz, ***Diplomacy in The Near and Middle East A Documentary Record: 1914-1956,*** VII, D. van Nostrand Company, INC. Princeton, New jersey, N.D.pp.406-407.

[23] محمد محمود محمد الشريف، **تطور القضية الفلسطينية (1949-1964م)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2007، ص272.

[24] U.S. National Security Archive, Op.Cit., 5 October 1961, p.4.

لإسرائيل مدعية أنها موجهة ضد اليهود مهما كانت جنسيتهم وليست ضد إسرائيل وحدها كدولة صهيونية محتلة. مستغلة في ذلك الاستفسارات التي تطلبها الدول العربية من بعض الشركات الأجنبية لتحديد علاقاتها مع إسرائيل.[25]

فأعلنت إسرائيل في شهر فبراير1956م أن إدارة الكونجرس اليهودي العالمي قررت في الاجتماع الذي عقدته في لندن إقامة جهاز خاص لمكافحة المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل، له أفرع في كل أنحاء العالم. تحت إشراف ومباشرة حكومة إسرائيل إلى جانب الوكالة اليهودية والاتحاد الصهيوني وغيرها من المؤسسات التي يهمها تركيز مكافحة المقاطعة العربية. وقد ركزت إسرائيل حملتها ضد المقاطعة بدعايات مضللة بقصد إفهام الرأي العام العالمي أن المقاطعة العربية تهدف إلى ما يلي: -

- مصادرة أموال اليهود المقيمين في البلاد العربية.
- التضييق الاقتصادي على الجاليات اليهودية التي تعيش في البلاد العربية.
- رفض جميع المشاريع المشتركة بين الدول العربية وإسرائيل كالري وإنتاج القوى الكهربائية وغيرها، حتى لو كان هذا الرفض ضارًا بمصالح الدول العربية.
- الضغط على الدول الأجنبية لكي تقاطع علاقاتها التجارية مع إسرائيل.
- عدم السماح لليهود الأجانب بدخول بعض الدول العربية ورضوخ الحكومات التي يتبعها هؤلاء اليهود لرغبات الدول العربية.
- منع السياحة في إسرائيل برفض إعطاء تأشيرات للسياح الذين يرغبون مواصلة سفرهم من البلاد العربية إلى إسرائيل.
- منع التعامل مع الشركات الأجنبية اليهودية أو التي يساهم فيها أو يتولى إدارتها أو يستخدم فيها يهود.
- إصرار العرب على عدم تمكين اليهود من الاستقرار في فلسطين بعدما عانوه من تشرد دام حوالى 2000عام.[26]

وفي المدة التي نشطت فيها دعاية إسرائيل ضد المقاطعة تقدمت السفارة البريطانية في دمشق إلى الحكومة السورية بمذكرة احتجاج على إجراءات المقاطعة، كما أعلنت السلطات الهولندية استنكارها لها، وساند الصهيونيين أعضاء المجالس النيابية في إنجلترا وأمريكا بصفة خاصة حيث ركزوا نشاطهم لإثارة موضوع المقاطعة في كل مناسبة للضغط على حكوماتهم وإرغامها على الاحتجاج رسميًا لدى الدول العربية ضد المقاطعة. كما أن الغرف التجارية الأجنبية - الإسرائيلية المشتركة، قد ساهمت إلى حدٍ كبير في دعم إسرائيل وذلك سواء أكان بإصدار البيانات المؤيدة لها أو بالضغط بواسطة أعضائها المحليين البارزين على غرف التجارة المحلية للامتناع عن تصديق الوثائق التي تقدم إليها وتتضمن الإشارة إلى جنس المؤسسات المتعاملة مع البلاد العربية مدعية أنها بذلك لن تساهم في مجال التمييز العنصري بين المواطنين. ولم يقتصر نشاط إسرائيل والصهيونية، بل امتد إلى استغلال المنظمات والهيئات الدينية المسيحية أيضًا (اتحاد الكنائس العالمي) ذي الفروع المنبثة في كافة أنحاء العالم، للعمل لمصلحة إسرائيل تحت تأثير الدعاية الصهيونية المضللة؛ بوصفها ضحية حرب عنصرية شنها العرب عليها والتي لا يستبعد أن تتحول هذه الحرب إلى شعبٍ آخر إذا ما انتصروا على إسرائيل.[27]

---

[25] **دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، (ملف ورقي)، محفظة رقم 813، كود أرشيفي: 027624-0078، رقم** المنشأ: (12/123/140ج4)، ملف رقم 4 بعنوان، الحصار الاقتصادي على إسرائيل، وثيقة بتاريخ: 1958/4/3م، وعنوان: إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة، ص1.

[26] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 027624-0078، وثيقة بتاريخ: 1958/4/3م، وعنوان: إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة، المصدر السابق، ص1.

[27] نفسه، ص2.

وفي مجال الدعاية ضد المقاطعة في الخارج

تلفق إسرائيل بيانات ومعلومات مضللة تشير بصفة خاصة إلى:

1- إن أعمال المقاطعة تعد تدخلًا في الشؤون الداخلية للبلاد المعنية.

2- الإشارة إلى أن أضرار المقاطعة تلحق بالدول الأجنبية بالدرجة الأولى وأنها لا تضر إسرائيل بقدر ما تضر بالمصالح الأجنبية.

3- وصف المقاطعة أنها إجراءات تتعارض والأساليب الإنسانية لمعاملة الشعوب بالإضافة إلى أنها نقض صريح لمبادئ الأمم المتحدة وغاية إسرائيل من ذلك؛ إقحام الهيئة المشار إليها في هذا الصراع.

4- التأكيد أن الباعث الحقيقي للمقاطعة هو كراهية العرب للأجانب وليس كراهية إسرائيل وحدها، وأن هذه الكراهية لن تزول بمجرد التضحية بمصالح إسرائيل إذ أن دور الأجانب الآخرين سيأتي في الوقت المناسب.

وهكذا اقترح (موشي بارتور) مدير القسم الاقتصادي في وزارة خارجية إسرائيل بعض الإجراءات المضادة للمقاطعة التي تلجأ إليها إسرائيل **وأوصى بتبنيها من قبل اللجان المختصة:**

أ) تماسك الدول الأوروبية للقضاء على المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل؛ وبذلك تزول حالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

ب) أن تتخذ شركات الشحن، المنتظمة في مؤتمرات دولية وإقليمية، قرارات بمنع قبولها قوانين المقاطعة ورفضها الخضوع لها، وبذلك يمكن تحطيم أهدافها لأن الدول العربية (حسب ادعاء بارتور) في هذه الحالة لا يمكنها أن تفرض حصارًا على نفسها بمنعها السفن التي تمر على الموانئ الإسرائيلية من الرسو في الموانئ العربية وعندها تتهاوى المقاطعة متهالكة؛ لأن المقاطعة قامت على أساس يرتكز على الذين قبلوا بها وبالتالي ساعدوا العدوان دون وعي منهم.[28]

ج) إحاطة أنباء إسرائيل الاقتصادية والشركات الأجنبية التي تتعاون مع إسرائيل بسرية خاصة ورجاء الصحف الإسرائيلية والأجنبية التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية تكتم مثل هذه الأنباء حيث قد ثبت أن الدول العربية تجد في هذه الصحف مصدرًا واسعًا للحصول على المعلومات التي تحارب بها إسرائيل.

وتأييدًا لإسرائيل في موقفها وكجزء من حملة الضغط المركز على بعض الدول الأجنبية فقد أصدر المجلس اليهودي الأمريكي كراسًا يتألف من ست وخمسين صفحة بعنوان (الحملة العربية ضد اليهود الأمريكيين) "بيان عن الحقائق وتقدير لمسؤولية أمريكا المعنوية والدبلوماسية". وتضمن الكتيب بيانات عما يعانيه اليهود الأمريكيين من جراء تعصب الدول العربية وعدم تعاملها معهم؛ الأمر الذي يفوت عليهم الكثير من الفرص وبالتالي حرمانهم من الربح الأمر الذى يعد نقضًا صريحًا لمبادئ الدستور الأمريكي التي تحرم التمييز بين المواطنين. وعدد المجلس الإجراءات الضرورية التي يجب على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القيام بها تجاه الدول العربية لضمان حقوق الرعايا الأمريكيين على السواء.[29]

وقد جاء بالمقطع الأخير من الكراس: "انصبت جهود العرب في كل مكان على محاربة اليهود وبالرغم من رفض العالم المتمدن الانصياع إلى تحامل العرب أمر يشكر عليه. إلا إنه يمكن اعتبار عدم بذل جهود خاصة حازمة لإيقافه عند حده تقصيرًا خطيرًا. وقد حان الوقت لبذل جهد دولي لإنهاء هذه السياسة الضارة بالتجارة العالمية والتي تسبب خسائر فادحة ومضايقات شديدة إلى الناس بمختلف أوطانهم. وطبقًا (للبند 55) من الميثاق تتعهد هيئة الأمم المتحدة بتشجيع احترام العالم أجمع ومحافظتهم على حقوق الإنسان وحرماته الأساسية دون أي تمييز بسبب العنصر، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين. ووفقًا (للبند56) يتعهد جميع الأعضاء أن يتخذوا خطوات مشتركة أو منفردة للتعاون مع هيئة الأمم لتحقيق الأهداف الواردة في (البند55). أما هذه البنود فمعرضة لتفاسير مختلفة، وأية محاولة للتوفيق بينها وبين سياسة التمييز العنصري المقصودة على نطاق عالمي تقتضي تجريد الكلمات من معانيها. لذلك فقيام المملكة العربية السعودية بأعمال تحاملية بخصوص الأمور التجارية

---

[28] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 0078-027624، وثيقة بتاريخ: 1958/4/3م، وعنوان: إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة، المصدر السابق، ص ص2-3.

[29] نفسه، ص4.

ضد جماعة من الناس بسبب عقائدهم ويقطنون في بلد يتمتع به المملكة بعلاقات دبلوماسية طبيعية. ما هو إلا تعارض مع مبادئ وأهداف هيئة الأمم الواردة في مقدمة الميثاق في البندين 55 و56".[30]

"ومهما يكن اعتبار حق أية حكومة في ممارسة التمييز العنصري أو السكوت عليه بين رعاياها فإن ممارسته ضد رعايا دول أخرى لا يتفق أبدًا مع التعهدات بتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. أو حسن معاملة الأمم الأخرى وسيتعرض العالم لتهديد جديد وخطير فيما إذا سمع لهذه السابقة أن تمضي دون تحد، ويعمل في أماكن أخرى، وسيكون الاقتصاد القومي لكل بلد معرضًا لنفوذ أجنبي خطر ومضر بمصلحته ومعاد لتقاليده". إن أي عمل حاسم تقوم به أمريكا يمكن أن يصفي الجو وإذا بينا موقفنا بعمل لا يقبل الشك يمكننا حينذاك أن نكون واثقين أن الحكومات العربية ستنقطع عن أعمالها العدائية. أما إمكانات هذه الفرص فواضحة. فلا يمكن أن ينبذ الرؤساء العرب المعونة الأمريكية دون التعرض للخسائر المادية. لذا؛ فإلحاحنا الجدي لوضع حد للتمييز العنصري لا بد وأن يقنع الشخصيات العربية التي تعمل على ضوء المصلحة الشخصية المستنيرة، أن تتوقف عن أعمالها المضادة للساميين. وعلى أي حال يجب أن نقوم بهذه المخاطرة وليس هناك أي بديل شريف. وبكل احترام، نحن نختلف مع وزير الخارجية (دالاس) الذى يرى أن نحتمل إساءة العرب إلى الرعايا الأمريكيين بهدوء كي يستطيع شعبنا السير في طريق تتفق مع مصالحنا المتبادلة. وليس هناك ما يقال بالمصلحة المتبادلة عندما يتطلب أحد شروط الاتفاقية أن نؤيد ونوافق على العصبية الدينية ونحن نعتقد، كما اعتقد الرئيس ولسن في موقف مشابه، أن الوقت سيأتي- وقد حان الآن- عندما يجب أن نقول نهائيًا: أن الثمن غال جدًا".[31]

موقف جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة تجاه الإجراءات الإسرائيلية

لم تقف مكاتب المقاطعة مكتوفة الأيدي تجاه الخطة المغرضة التي شنتها إسرائيل على المقاطعة، والتي تساندها بها الصهيونية والمؤسسات والمنظمات العالمية التي تدور في فلكها، فكانت مكاتب المقاطعة ومن ضمنها المكتب الرئيس تتبع أخبار ونشاط إسرائيل في هذا الحقل وفورًا تعمد الرد على افتراءاتها، كما أنها لم تتهاون في الدفاع عن وجهة نظرها المستمدة من حق الدول العربية وقناعتها التامة في سلامة إجراءاتها المبنية على المبادئ التي أعلنتها صريحة في المجالات الدولية وفي بعض الأحيان أبلغتها على شكل مذكرات إلى البعثات الدبلوماسية الأجنبية التي حاولت بطريقة أو بأخرى جس نبض الدول العربية في هذا الصدد متذرعة بحوادث معينة تتعلق بشركات أجنبية تنتسب إلى بلدانها (بلدان البعثات الأجنبية) وأن مكاتب المقاطعة كانت صريحة وجريئة للغاية في الرد على كل موضوع أثير مبينة وجهة نظرها دون مواربة وفي نفس الوقت دحضت أباطيل إسرائيل وفندت مبادئها.[32]

كما كشف جهاز المقاطعة النقاب عن تآمر الصهيونيين في أمريكا وتحايلهم في سبيل الحصول على مساعدات مالية لإسرائيل وكيف أنهم يقومون بتهريب أرباح المؤسسات اليهودية وغير اليهودية الأمريكية إلى الخارج تهربًا من تسديد ضريبة الدخل وذلك لقاء عمولات تعادل نسبة كبيرة من الأموال المهربة تخصص لمعونة إسرائيل. وقد استغل المكتب الرئيس انعقاد مؤتمرات غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية المتعاقبة وعرض الموضوع عليها مع ملاحظاته ومقترحاته في المؤتمر، والتي عمل على تنفيذها حيث أصدر نشرة ضمنها مبادئ وأهداف المقاطعة طبعت بعدة لغات ووزعت في العالم على أوسع نطاق. إضافة إلى ذلك شجع المكتب الرئيس المكتب الدائم لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بضرورة الاشتراك في غرفة التجارة الدولية وتمت موافقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتأييدها على ذلك حيث لم يتعارض وقرارات مجلس جامعة الدول العربية بسبب اشتراك إسرائيل في الغرفة المشار إليها. لأن اشتراك الغرف التجارية العربية في الغرفة المذكورة سيفوت على إسرائيل الكثير من الفرص التي كانت تستغلها لبث سموم دعايتها

---

[30] نفسه، ص5.

[31] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 0078-027624، وثيقة بتاريخ: 1958/4/3م، وعنوان: إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة، المصدر السابق، ص5.

[32] نفسه، ص6.

المغرضة ضد الدول العربية. ولا سيما إذا زودت مكاتب المقاطعة الغرف التجارية العربية بكل ما يصدر عنها من بيانات ونشرات.[33]

وفيما يخص المعلومات التي تلقتها مكاتب المقاطعة من أن إسرائيل قررت إحاطة إجراءاتها واتصالاتها المتعلقة بالنواحي الاقتصادية بالكتمان الشديد فقد طلبت المكاتب المشار إليها من الممثليات العربية في الخارج زيادة الاهتمام بشؤون المقاطعة وتزويد مكاتبها بكل ما يصل إلى علمها من معلومات عن أوضاع إسرائيل الاقتصادية وتصرفها؛ وبذلك يمكن للدول العربية أن تسد النقص في مصادر أخبارها في حال تكتم الصحافة عما يخص الاقتصاد الإسرائيلي.[34]

وبالإضافة إلى ما سبق فقد اتصل السيد المفوض العام لمقاطعة إسرائيل ببعض ممثلي الدول الأجنبية في كل من سوريا ولبنان وبصفة خاصة ممثلي الدول المعترضة على إجراءات المقاطعة وبين لهم افتراءات الصهيونية العالمية، كما أوضح لهم الأسس الحقيقية التي قامت عليها المقاطعة العربية وأنها بعيدة كل البعد عن التمييز العنصري أو الديني. كما أن المكتب الرئيسي لا يغفل في الاتصالات التي يجريها مع بعض الشركات الأجنبية مباشرة الإشارة إلى مبادئ المقاطعة وأهدافها وتوجيه الشركات المخاطبة إلى نحو يضمن مصلحتها في البلاد العربية مع عدم ارتكابها أية مخالفة لأنظمة المقاطعة. وكان يدلي السيد المفوض العام بين حين وأخر بتصريحات للنشر في الصحافة المحلية تنقلها وكالات الأنباء الأجنبية وتذاع في أكثر الأحيان من محطات الإذاعة العربية بعدة لغات بهدف الرد على ادعاءات إسرائيل الباطلة وفى نفس الوقت شرح حقيقة المقاطعة وتشير الوقائع إلى أن هذه التصريحات بالإضافة إلى ما وزع من بيانات ونشرات كان لها أثرها الفعال في تنوير الرأي العام العالمي.[35]

كما استعانت مكاتب المقاطعة بالبعثات العربية العلمية بالخارج لاطلاع الرأي العام وزملائهم من الطلبة في البلاد التي يتلقون العلم فيها على حقيقة أهداف المقاطعة وفضح الدعايات الصهيونية المضللة. وأيضًا بالمستوردين العرب ووكلاء الشركات الأجنبية في الدول العربية لإفهام عملائهم أو الشركات التي يمثلونها أهداف المقاطعة على ضوء المبادئ المعمول بها. مع إعداد نشرات باللغات الأجنبية الأساسية الهدف منها بيان سلامة موقف العرب وفضح الأباطيل الصهيونية على أن توزع هذه النشرة عن طريق مكاتب السياحة على السياح والحجاج الأجانب عند زياراتهم للدول العربية. بالإضافة إلى اغتنام الفرص المناسبة للاجتماع بالدبلوماسيين الأجانب الذين يعملون بالدول العربية، وكذلك رجال الأعمال والاقتصاد الأجانب الذين يصلون إليها وشرح أهداف المقاطعة ولفت نظرهم إلى الدعايات الصهيونية الكاذبة وأغراضها. مع تكليف الوزارات والمصالح والهيئات والشركات في الدول العربية بضرورة اتصال موظفيها الذين يوفدون في مأموريات أو مؤتمرات إلى الخارج بالمكتب الإقليمي للمقاطعة قبل سفرهم لتزويدهم بالبيانات التي تمكنهم من الرد على الدعايات الصهيونية المضللة ضد المقاطعة إذا أثيرت بحضورهم. ومن الأهمية تزويد الممثلين الدائمين للدول العربية في الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة بعناصر الرد على الدعايات الإسرائيلية المغرضة ضد إجراءات المقاطعة. وتذكير الشركات الأجنبية – التي رأت أن مصلحتها في استمرار التعامل مع الدول العربية والامتناع عن التعامل مع إسرائيل – بالأضرار التي قد تتعرض لها إذا انقادت لحملة التضليل والتهديد الصهيونية؛ إذ أن مجموع يهود العالم لا يتجاوز الاثنا عشر مليونًا في حين أن العرب وحدهم يزيدون عن الثمانين مليونًا هذا بالإضافة إلى التأييد الذي سوف يلقاه العرب من ملايين المسلمين والمسيحيين الذين يعطفون على قضيتهم العادلة إذا انقاد يهود العالم إلى دعاية إسرائيل المضللة.[36]

---

[33] نفس المصدر والصفحة.

[34] نفسه، ص7.

[35] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 0078-027624، وثيقة بتاريخ: 1958/4/3م، وعنوان: إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة، المصدر السابق، ص7.

[36] نفس المصدر والصفحة.

وبعد أن أوضح المكتب الرئيس الإجراءات التي يرى اتباعها من قبل الهيئات في البلاد العربية يهمه أن تقوم المكاتب الإقليمية بمد الهيئات المشار إليها بعناصر الرد على الافتراءات الصهيونية التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن الدول العربية لا تتبع إطلاقًا سياسة التفرقة العنصرية والدينية وليس أدل على ذلك من وجود عدد كبير من المواطنين اليهود بالدول العربية يتمتعون بكل حقوق المواطنة دون أدنى تمييز وهم يساهمون مع سائر المواطنين في جميع نواحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي بهذه الدول- وذلك بعكس الحال في إسرائيل حيث يفرض على العرب الموجودين بها دون غيرهم قوانين خاصة مجحفة لا تطبق على الرعايا اليهود مع عدهم مواطنين من الدرجة الثانية.[37]
- أن الدول العربية لا تقاطع إلا الشركات الإسرائيلية الجنسية والشركات الأجنبية التي تعمل على تدعيم اقتصاديات إسرائيل أو مجهودها الحربي بغض النظر عن جنسية أو ديانة أصحابها أي أن المقاطعة في هذه الحالة قد تتناول شركات جميع أصحابها من المسلمين أو المسيحيين أما الشركات التي تكون علاقاتها بإسرائيل تجارية بحتة ليس فيها ما يؤدي إلى تصنيعها أو تدعيم كيانها الاقتصادي أو الحربي فلا تتناولها المقاطعة ولو كان كل مساهميها أو مديريها أو موظفيها من اليهود (غير إسرائيلي الجنسية). وأن مكاتب المقاطعة في طلبها إلى مديري أو أصحاب الشركات الأجنبية الانسحاب من الغرفة التجارية الإسرائيلية الأجنبية المشتركة لا تفعل ذلك تعنتًا أو بالمخالفة لعرف وقوانين دولية، بل العكس هو الصحيح إذ أن الغرض الرئيس من تشكيل مثل هذه الغرف هو العمل على تدعيم اقتصاديات البلدين الممثلين فيها وزيادة التبادل التجاري بينها إلى أقصى حد ولتحقيق الأغراض السابقة فإنه من البديهي أن يعمل الأعضاء المشتركون في هذه الغرف على ترويج منتجات كل من البلدين في البلد الآخر ولدى البلدان الأجنبية الأخرى إن أمكن ذلك ومثل هذه الأعمال تفقد العضو الأجنبي في الغرف المشتركة صفة الحياد تجاه الوضع الراهن بين البلاد العربية وإسرائيل.[38]
- أن الدول العربية في مقاطعتها لإسرائيل لا تستعمل أكثر من الحق الذي تخوله القوانين الحديثة للأفراد فهي ترغم أية شركة أجنبية على عدم التعامل مع إسرائيل، بل تخطرها أن قوانينها تمنع من التعامل مع الشركات أو الهيئات التي تعمل على تصنيع إسرائيل أو تدعم مجهودها الحربي أو تتحيز لجانبها وتترك لهذه الشركات الحرية المطلقة في أن تختار التعامل مع العرب بشرط عدم ارتكابها أية مخالفة لمبادئ المقاطعة أو توقف تعاملها مع العرب وتستمر في علاقاتها المتحيزة مع إسرائيل إذ أن العقد شريعة المتعاقدين ولكل من أطرافه الحق في اشتراط ما يراه مناسبا له وللطرف الآخر أن يقبل أو يرفض طبقا لمصلحته فليس هناك إجبار أو ضغط واقع على الشركات الأجنبية إذ أن لها بمحض إرادتها أن تختار الطريق الذي ترى فيه مصلحتها والدول العربية رغبة منها في إفساح المجال أمام الشركات الأجنبية التي ترتبط مع إسرائيل باتفاقات تجافي مبادئ المقاطعة، وإظهارًا لحسن نيتها اتبعت طريقة منح مهلة لمثل هذه الشركات قبل اتخاذ أي إجراء بحقها لكى تحدد موقفها، بينما كان بوسع الدول العربية مقاطعتها دون إنذار وهذا حق لا ينازعها فيه أحد.[39]
- وبالنسبة للبواخر وناقلات النفط والطائرات فإن الدول العربية لم تقرر إجراءات تعسفية بحقها، بل اقتصرت مبادئ المقاطعة على الطلب من شركات الملاحة والطيران عدم قيام وسائط النقل التي تتبعها برحلة واحدة بين الموانى العربية والإسرائيلية وذلك لضمان عدم تسرب المنتجات الإسرائيلية إلى البلاد العربية والعكس ومنعًا لتسلل الصهيونيين إلى البلاد العربية وهذا إجراء يستهدف أمن وسلامة البلاد العربية وإظهارًا لحسن نية البلاد العربية فإنها ترفع من القائمة السوداء كل ناقلة أو باخرة إذا تعهد أصحابها بعدم العودة إلى مخالفة قواعد المقاطعة مستقبلًا. وغني عن التأكيد أن المقاطعة العربية لإسرائيل ليست بدعة مبتكرة، بل هي وسيلة متبعة من قبل معظم دول العالم وفى طليعتها أمريكا التي تحظر التعامل مع كتلة الدول الشرقية والصين الشعبية، بل أنها تحظر التعامل أيضًا مع الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تتعامل مع هذه البلدان ومثال على ذلك القرار الذي

---

[37] نفسه، ص8.

[38] دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي: 0078-027624، وثيقة بتاريخ: 1958/4/3م، وعنوان: إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة، المصدر السابق، ص9.

[39] نفس المصدر والصفحة.

أصدرته الحكومة الأمريكية لمخالفة الشركة الإنجليزية للوائح التصدير إلى دول شرقي أوروبا. ورضوخ الحكومة الإنجليزية لهذا القرار. فكيف يحق للدول الأجنبية أن تعترض على إجراءات تطبقها هي بدورها! وكيف يمكن التوفيق بين هذه المتناقضات؟[40]

- وطبقًا لقواعد القانون الدولي تلتزم كل الدول غير المشتركة في القتال (وتعد محايدة طبقًا للعرف الدولي) بالامتناع عن تقديم يد المساعدة لأحد الطرفين المتحاربين ويشمل المنع إرسال الجنود أو الأسلحة أو الذخائر أو منح القروض أو الإعانات المالية أو نقل أسلحة للعدو على سفنها أو أية مواد تفيد مجهوده الحربي وعلى الدول المحايدة أيضًا واجب منع الأفراد المقيمين على إقليمها من القيام بأعمال من شأنها مساعدة أحد الطرفين المتحاربين لمده بمواد تفيد مجهوده الحربي أو تقديم قروض أو إعانات مالية أو نقل أسلحة أو غيرها وبديهي أن تلتزم الدول الأجنبية وبالأخص بريطانيا وهولندا وأمريكا وهى أكثر الدول التي ترتفع فيها الأصوات المنددة بالمقاطعة العربية ضد إسرائيل بما يفرضه القانون الدولي عليها بوصفها دولًا محايدة، غير أن واقع الأمر يدل على عكس ذلك فمن هذه الدول تحصل إسرائيل على القروض والإعانات التي تمكنها من الاستمرار في اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية ومنها أيضًا تتدفق الأسلحة والذخائر التي تستعملها هذه الدويلة في عدوانها ومنها تحصل على الطيارين المدربين والفنيين على استعمال الأسلحة الحديثة وفيها تدرب البعثات العسكرية والإسرائيلية وغير ذلك من الأعمال التي تعد إخلالًا خطيرًا بقواعد الحياد. وبالرغم من ذلك لم تفعل الدول العربية المحبة للسلام مثلما فعلت أمريكا عندما كانت تهاجم السفن الإنجليزية وغيرها التي كانت تنقل السلع والمنتجات (حتى المدنية منها) إلى الصين الشعبية واكتفت باتخاذ بعض الإجراءات التي لا تسئ إلى أية دولة أجنبية، ولكنها تحقق الأمن والسلامة للدول العربية.[41]

ومما سبق يتضح أن المقاطعة العربية تجاه إسرائيل قد نجحت في تحجيم العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال النشاط المنظم لمكاتب المقاطعة العربية وتتبعها للنشاط التجاري للشركات على مستوى العالم، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم ما تعرض له العالم العربي من صراعات أيديولوجية أثرت بشكلٍ أو آخر على انسجام السياسة الخارجية لزعمائه إلا أن الانسجام بين مؤسسات النظام العربي لم تتأثر بتلك الشقاقات التي اتسمت بها بعض الحقب التاريخية.

ومع تعاقب الوقائع التاريخية منذ عام 1979م غدت المقاطعة العربية تنظم على المستوى الشعبي من حقبة لأخرى كلما اشتدت قبضة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأحدث بها أعمال القتل والتخريب كما تشهد الساحة الفلسطينية واللبنانية في الأحداث الجارية.

[40] نفس المصدر والصفحة.
[41] نفسه، ص10.

المصادر والمراجع

1. أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات السياسة والدولية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1/1989.
2. آفي شليم، **الحائط الحديدي**، تقديم محمد عبد المنعم، ترجمة: ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط1/2001.
3. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، **تقرير الأمين العام**، إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي التاسع والثلاثين، 30مارس1963م.
4. دار الوثائق القومية، أرشيف وزارة الحربية، محفظة رقم 68، كود أرشيفي: 0076-002308، ملف رقم 6، بعنوان: ملاحظات المكتب الإقليمي عن إمكانات إسرائيل وسياستها التوسعية والدعاية نحو مقاطعتها- وزارة الحربية 1960م، وثيقة بتاريخ: 1960/11/1م، وعنوان: ملاحظات المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل بشأن مذكرة مكتب السيد مدير الاقتصاد التنفيذي الخاصة بإمكانيات إسرائيل وسياستها التوسعية (مذكرة بشأن أجهزة مقاطعة إسرائيل/ القسم الثاني من المذكرة بعنوان: إمكانيات إسرائيل وسياستها التوسعية).
5. دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، (ملف ورقي)، محفظة رقم 813، كود أرشيفي: 0078-027624، رقم المنشأ: (12/123/140ج4)، ملف رقم 4 بعنوان، الحصار الاقتصادي على إسرائيل، وثيقة بتاريخ: 1958/4/3م، وعنوان: إجراءات إسرائيل ضد المقاطعة.
6. دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، أرشيف إدارة غرب أوروبا، ميكروفيلم رقم 25، محفظة رقم 36، كود أرشيفي: 0078-048403، رقم المنشأ: (1،213) ملف بعنوان: سياسة خارجية، وثيقة بتاريخ: 1965/7/10م، بشأن: معسكر العمل الدولي في إسرائيل.
7. دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، ميكروفيلم رقم 270، محفظة رقم 518، كود أرشيفي: 0078-039704، رقم المنشأ: (12/48/140)، ملف رقم 1بدون عنوان، وثيقة بتاريخ: 1956/12/30م، ووثيقة بتاريخ: 1956/12/25م.
8. دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، ميكروفيلم رقم 99، محفظة رقم 189، كود أرشيفي: 0078-035552، رقم المنشأ: (10/40/37ج8)، ملف بعنوان: الاعتراف بدولة إسرائيل، وثيقة بتاريخ: 1959/6/13م.
9. عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، **موسوعة السياسة**، سبعة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج2، ط1/1981.
10. عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، **موسوعة السياسة**، سبعة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج3، د.ت.
11. محمد محمود محمد الشريف، **تطور القضية الفلسطينية (1949-1964م)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2007.
12. J.C. Hurewitz, ***Diplomacy in The Near and Middle East A Documentary Record: 1914-1956,*** VII, D. van Nostrand Company, INC. Princeton, New jersey, N.D.
13. United states department of state, :U.S. National Security Archive 5 October 1961. National intelligence Estimate, The Outlook for Israel,

Israeli foreign policy against the Arab Boycott (1948-1979)

"Historical Study"

By

Maha Taha Soliman Salem Al-Ashmawy

Ph.D. researcher in Modern and Contemporary History

Faculty of Arts - Tanta University

Maha.Taha.147759@art.tanta.edu.eg

01280806432 - 01553533738

Prof. Fawzy Elmasry

Professor of Modern and Contemporary History

Faculty of Arts - Tanta University

fawzy.elmasri@art.tanta.edu.eg

Prof. Nabiel Sarhan

Professor of Modern and Contemporary History

Faculty of Arts -Tanta University

nabil.sarhan@art.tanta.edu.eg

Abstract:

Israel promoted globally that the boycott is nothing, but ethnic and religious fanaticism practiced by Arabs against Jews, and that it is a violation of international laws and represents an attack on the freedom of global trade. It tried to pressure the major countries through the media to compel the Arab countries to end the boycott against it, and if they did not respond, to impose an economic blockade on them. By using aid to pressure them to end the boycott, on the other hand, Israel moved to produce the most technological materials that are not available in the Arab countries. To create markets for itself that are far from competing with the products of the Arab countries. In response to the Israeli allegations about the Arabs practicing racism against it using

the weapon of boycott, the Arab League prepared a media campaign in which it explained that its boycott of Israel is not for the purpose of racial persecution, but rather to dispute Israel as a state that usurped Arab lands, and that the decision to boycott any company that works with Israel is not made except after taking several preliminary measures, the most important of which is informing the company and drawing its attention, and also ensuring that the boycott does not harm the economy of the countries that support Arab rights.

Keywords: Arab Boycott - Israel and the Arabs - Arab-Israeli Conflict - Israeli foreign policy - Israel